

إجراءات احترازية

تدابير الأمن المحلية في أعالي النيل الكبرى

أدت إلى التعبئة السريعة للشبان المسلحين في بداية الأزمة الأخيرة.

ويركز هذا التقرير بشكل خاص على الطرق المعقدة التي من خلالها تقوم تدابير الأمن المحلية بتوضيح ديناميكيات الأمن المحلية والعادات الثقافية المرتبطة بدور الشبان في توفير الحماية لمجتمعاتهم. كما يصف البيئات الأمنية في مناطق دراسة الحالة وبنيات تدابير الأمن المحلية ووظائفها وتأثيراتها على مستويات الأمن. وفي منحاها هذا ينظر التقرير في السياسات والممارسات الأمنية للولاية - بما في ذلك حملات نزع سلاح المدنيين - التي تؤثر في تشكيل تدابير الأمن المحلية، بالإضافة إلى بعض

للمدنيين. وتشمل مشاكل الأمن المحلي في هجمات سلب الماشية المتكررة ونشاط مجموعات الميليشيا، بالإضافة إلى تأثيرات الإنتشار طويل الأمد للأسلحة والذخيرة.

ويناقش هذا التقرير تنظيم تدابير الأمن المحلية في أعالي النيل الكبرى وأثرها على ديناميكيات الأمن المحلية في المنطقة، وذلك بالاستناد إلى البحث الأصلي الذي أجري في مقاطعة مايوم في ولاية الوحدة ومقاطعة رور في ولاية جونقلي ومقاطعة فشودة في ولاية أعالي النيل قبل إندلاع الصراع واسع الانتشار في أعالي النيل الكبرى. وتقليد تدابير الأمن المحلية في هذه المناطق كان عاملاً من العوامل التي

منذ إندلاعه في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٢، تسبب الصراع الأهلي في جنوب السودان في نزوح ما يقارب مليون شخص وخلف ما يزيد على ١٠٠,٠٠٠ قتيل^١ وظل معظم القتال مركزاً في منطقة أعالي النيل الكبرى - بما في ذلك حول العواصم الاستراتيجية للولايات كبانتيو (ولاية الوحدة) وبور (ولاية جونقلي) وملكال (ولاية أعالي النيل). وولاية أعالي النيل الكبرى الغنية بالنفط تعد موطناً للنوير المناصرين لرياك مشار النائب السابق لرئيس جمهورية جنوب السودان الذي يقود المعارضة في الوقت الراهن وينحدر من ولاية الوحدة.

ودخول قوات غير رسمية في الصراع يبدو أمراً لا يستهان به. إذ أن كلا الجانبين قد قاما بتجنيد شبان مسلحين لإستكمال قواتهم المقاتلة^٢. فني جونقلي قام آلاف من شباب اللوا نوير المسلحين إلى جانب قوات متمردة موالية لبيتر قديت بالسيطرة على بور في أواخر شهر كانون الأول / ديسمبر. وفي الأثناء سمح الرئيس سلفاكير بتجنيد وتدريب آلاف الشبان لتشكل قوة مساعدة تحت قيادته مقرها جوبا، حيث جلب مجندين عديدين من مناطق يغلب عليها الدينكا في بحر الغزال الكبرى^٣. كما شرع الجيش الشعبي لتحرير السودان في إستقطاب مجندين جدد من المنطقة الاستوائية وغرب بحر الغزال للقتال في الخطوط الأمامية في ولايتي الوحدة وأعالي النيل^٤. والتجنيد السريع للشبان المسلحين في الصراع يكشف الحاجة إلى القدرة القتالية ويعتبر إقرار بأدوارهم كموقرين للأمن في المجتمع وغالباً ما يكون ذلك عندما يغيب الأمن الرسمي في الولاية. وتعد تدابير الأمن المحلية سمة بعيدة الأمد في مناطق جنوب السودان الريفية، ولها وجود واضح في أعالي النيل الكبرى على وجه أخص نظراً للفقوة الأمنية الواضحة - عدم قدرة القوات الأمنية الرسمية للولاية على الاستجابة للحاجات الأمنية



المشكلات الأمنية المرتبطة بتدابير الأمن المحلية.

وتشمل الاستنتاجات الرئيسية مايلي:

- في حين قامت تدابير الأمن المحلية في أعالي النيل بتوفير الحماية للمدنيين، إلا أنها ساهمت أيضاً في دورات العنف والانتقام من خلال وقوع انتهاكات حقوق الإنسان وهجمات مسلحة على المجتمعات الأخرى وحالات الإعدام التي تتم خارج نطاق القانون، وذلك ضمن عملية الاستجابة للتهديدات المحلية التي تواجه المجتمع.
- مسؤولو الحكومة المحلية والقادة التقليديون في أعالي النيل الكبرى لا يقدمون الإشراف والمسائلة اللازمين للسماح بعمل تدابير الأمن المحلية بفعالية وضمن نطاق القانون.
- في حين أن السلطات التقليدية قد لا يكون لها قيادة وسيطرة مباشرة على تدابير الأمن المحلية، وقد أخذت سلطتها بمرور الزمن في التراجع مقابل المسؤولين الحكوميين، فإنها ما تزال تملك شرعية محلية كبيرة تخول لها التفاوض بين المجتمعات الغريمة وحل النزاعات دون عنف.
- في ظل غياب القوات الأمنية المستقرة والفعالة في الولاية، قد يفاقم نزع السلاح القسري من انعدام الأمن، وذلك من خلال زيادة ضعف المجتمعات إزاء الهجمات المسلحة من المجتمعات الغريمة، وزيادة العدائية إزاء الجيش.
- عادة ما تعتمد المجموعات المهتمة سياسياً، كالثلك والمورلي، في توفير الأمن على تدابير الأمن المحلية، لا سيما عندما يكون للقوات الأمنية في الولاية سجلاً من الأفعال القمعية بحقها.
- ساهم تقليد تدابير الأمن المحلية عبر منطقة أعالي النيل الكبرى وانتشار الأسلحة الصغيرة في التعبئة السريعة للشبان المسلحين في جانبي الصراع الحالي.

تدابير الأمن المحلية في جنوب السودان

تدابير الأمن المحلية هي سمة للعديد من المناطق المعرضة للصراع حيث لا توفر الولاية أو لا تستطيع توفير الأمن الكافي. ويمكن لتدابير الأمن المحلية أن تشكل لسد هذه "الفجوة الأمنية". وبينما يُعترف ببعض تدابير الأمن المحلية رسمياً، وحيث أنها أيدت قوات المجتمع التي تتسق بفعالية مع من يوفر الأمن

في الولاية، فإن ثمة تدابير أخرى أقل رسمية وتقع خارج نطاق سيطرة الولاية. ومع ذلك، رغم أنها توفر خدمات أمنية، تُبين تدابير الأمن المحلية في أرجاء العالم على أنها تفاقم حالة انعدام الأمن من خلال التورط في انتهاكات حقوق الإنسان وهجمات النأر وحالات الإعدام التي تتم خارج نطاق القانون.^٥ وفي جنوب السودان، يبقى الجيش هو الجهة الرئيسية التي توفر الأمن للولاية، إلا أن انتقاله المنتظر من قوة متمردة إلى ممثل على المستوى القومي وموفر للأمن يسيطر عليه المدنيون تُعدّ خطوة بعيدة عن الاكتمال. وبينما يستمر الجيش في التمسك بقضايا القيادة والسيطرة، أصبحت الهجمات التي تسيّرهما الأمور الأخلاقية على المجتمعات ظاهرة متكررة الحدوث في أعالي النيل الكبرى حيث توجد مجتمعات مورلي ونوير وشلك. ويبقى لدى جهاز شرطة جنوب السودان، الذي يُصور على أنه الجهة الموفرة للأمن المحلي على المدى البعيد، تواجد ضعيف تنقصه الموارد، لا سيما في المناطق الريفية. كما أن جهاز شرطة جنوب السودان غير مجهز للاستجابة للتهديدات الأمنية واسعة النطاق كالميليشيات المتمردة.

تدابير الأمن المحلية لا تعتبر ظاهرة جديدة في جنوب السودان، فمنذ فترة الاستعمار، عادة ما كان القادة التقليديون - الرؤساء وحكام الجماعات والقادة الروحيين والقادة الشبان - يشاركون في توفير الأمن والعدل والإدارة المحلية.^٦ ويستمر هؤلاء بتوفير هذه الخدمات اليوم، وذلك رغم أن سلطتهم كانت قد أُضعفت من خلال عسكرة الهوية العرقية وتهميشها السياسي بواسطة مسؤولي الحكومة المحلية.^٧ وينظم قانون الحكومة المحلية لعام ٢٠٠٩ دور السلطات التقليدية في الإدارة المحلية على مستوى المقاطعة وبايام وبوما، إلا أنه يحدّد أيضاً استقلالها الذاتي وتأثيرها السياسي من خلال وضعها تحت السيطرة الإدارية لمسؤولي الحكومة المحلية (GRSS, 2009).^٨ وقد أثرت هذه الإحالة سلباً في قدرتها على مؤازرة مجتمعاتها، لا سيما وسط الأقليات العرقية كمورلي والشلك.^٩

ومنذ انتهاء الحرب الأهلية، أثر تركيز الحكومة على نزع السلاح من المدنيين على أنها السياسة الأمنية الرئيسية في المناطق الريفية المتأثرة بالعنف في أعالي النيل الكبرى التي كان لها تأثيراً عميقاً في سياق نشاطات تدابير الأمن المحلية. وقد صُمم نزع السلاح من المدنيين ظاهرياً لتقليل عدد الأسلحة المتوفرة لهجمات سلب الماشية والتمرد وهجمات النأر، إلا أن الجيش الشعبي لتحرير السودان لم يجر عملية نزع السلاح بطريقة متوازنة، كما أنه فشل في توفير الحماية بعد نزع السلاح - في بعض الأوقات ترك المجتمعات غير المسلحة تحت رحمة غرماؤها. ونزع السلاح في حد ذاته كان قمعياً وعنيفاً في معظم الأحيان، كما أن الأنظمة غير الملائمة لجمع الأسلحة وتسجيلها وتخزينها قد قللت من فعاليتها. ولهذه الأسباب، ادعى الرؤساء وحتى بعض مسؤولي الحكومة المحلية أن نزع السلاح من المدنيين يجب أن يُجرى فقط في حالة تكون القوات الأمنية قادرة على توفير مستوى أساسي من الحماية لمجتمعاتهم.^{١٠}

وفي عام ٢٠١٤، استمرت العديد من المجتمعات في أعالي النيل الكبرى والمناطق الأخرى في الاعتماد على تدابير الأمن المحلية كالمصدر الأمني الوحيد لها تجاه هجمات سلب الماشية وهجمات النأر، وذلك رغم أن هذه الجماعات تتجه نحو المشاركة في الأنشطة التي تضعف على المدى الطويل. ومن المحتمل أن تتصاعد دورات العنف والنأر هذه، وذلك رغم وجود اتفاقية شهر أيار / مايو لوقف إطلاق النار.^{١١} وفي الواقع، سوف تستمر الرغبة القوية على الانتقام وسط العديد من مجتمع النوير في أعالي النيل الكبرى إذا لم تُبدل جهوداً جديّة لتناول الإفلات من العقاب لعمليات القتل التي حدثت في شهر كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢، بما في ذلك عمليات القتل المنهجية بحق نوير في جوبا التي ارتكبتها دينكا موالية لكبير عند بداية الصراع.

ولاية الوحدة

ولاية الوحدة الغنية بالنفط لها حدود مشتركة مع السودان ومنطقة أبيي المتنازع عليها. وتستمر الولاية في استضافتها آلاف اللاجئين من الصراعات الجارية في جنوب كردفان والنيل الأزرق، كما أنها استقبلت أشخاصاً نزحوا بسبب القصف في بانتيو الذي قامت به القوات المسلحة السودانية في شهر أبريل / نيسان ٢٠١٢، غير أن كثيرون أخذوا يغادروها منذ بدء الصراع في شهر كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢. وبحلول حزيران / يونيو ٢٠١٤، كانت وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة تستضيف أكثر من ٧٠ ألف لاجئ في معسكر بيدي للاجئين القريب من الحدود مع السودان.^{١٢} وبالرغم من أن التوترات مع السودان تبقى عالية، إلا أن المجتمعات الرعوية في ولاية الوحدة ظلت منذ عهد بعيد تنظر إلى هجمات سلب الماشية باعتبارها أكثر مصادر انعدام الأمن

إلحاحاً^{١٢} يشترك شبان محليون في دورات العنف والانتقام هذه التي أخذت تتصاعد في السنوات الأخيرة^{١٣}. وتوافر الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المتناول قد أسهم في تفاقم الصراع ما بين القبائل في ولاية الوحدة. وميراث الأسلحة من حقبة الحرب الأهلية- التي إبّانها قام كلا الجيشين بتزويد المجتمعات المحلية بالأسلحة والذخيرة- يبقى قيد التداول. وهناك شواهد تشير إلى أن القوات الأمنية الجنوبية أيضاً قد أتاحت للمدنيين أسلحة إضافية أثناء حصار هجليج الذي جرى في حقبة أحدث، في شهري آذار / مارس - ونيسان / أبريل من عام ٢٠١٢^{١٥}. وبالإضافة إلى ذلك، يعتقد أن التدفّقات غير المشروعة عبر الحدود من السودان تساهم في تغذية المخزونات المدنية في ولاية الوحدة.

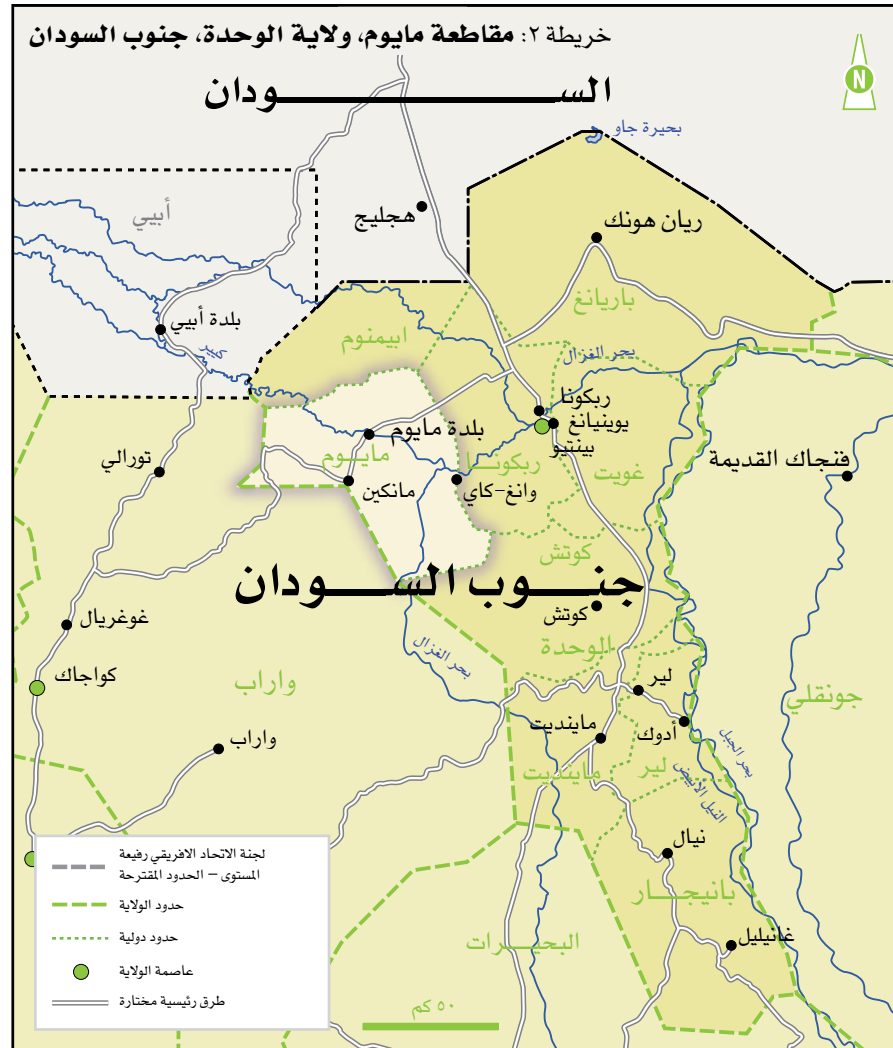
ورغم أن الادّعاءات الرسمية تأتي على النقيض، إلا أن طريقة تعاطي الجيش الشعبي لتحرير السودان مع الأسلحة التي جمعت أثناء جهود نزع السلاح من المدنيين ظلت مثيرة للجدل. ونتيجة لغياب الأنظمة الفعّالة لجمع الأسلحة وتسجيلها وإتلافها، لم تكن للقوّات الأمنية القدرة على الإلمام بالعدد الإجمالي للأسلحة التي تم تسليمها أو التأكد من عدم تسربها إلى المجتمعات مرة أخرى^{١٦}. ووفقاً للقادة المحليين للجيش الشعبي لتحرير السودان، جمعت حوالي ١١ ألف قطعة سلاح في ولاية الوحدة خلال السنوات الخمس الأخيرة، حوالي ٥ آلاف منها تم تسليمها عام ٢٠١٣^{١٧}. كما ضُبطَ ٥٠٠ أخرى في النصف الأول من عام ٢٠١٣، وذلك بعد أن قتل شبان مسلّحون ثمانية ضباط شرطة كانوا يستجيبون لهجومه سلب ماشية في مقاطعة كوتش^{١٨}. ومن خلال إعادة تقييم جرت مؤخراً لسياسات وإجراءات إدارة المخزون الفائض للجيش تبين أن هناك تحسن كبير في مجال الأداء^{١٩}.

ومنذ حقبة طويلة سابقة لإندلاع الصراع الأخير، فإن شبان نوير من ولاية الوحدة وشبان دينكا من ولاية وارب وارب المجاورة ظلوا حبيسين لحلقة مميّنة من هجمات سلب الماشية وهجمات الثأر. ومن ناحية أخرى، فإن نزع سلاح المدنيين الذي جاء على نحو غير متوازن قد فاقم العنف بين المجتمعات ووضع قادة المجتمعات في موقف غير متسق مع مسؤولي الحكومة المحليّة. وعلقت آخر حملة لنزع الأسلحة القسري من المدنيين في مقاطعة مايوم في ولاية الوحدة في شهر نيسان / يونيو ٢٠١٣، وذلك بعد هجمة مسلّحة على المجتمع شتّها شبان دينكا من

لذلك، عادة ما يكون جهاز الشرطة والجيش الشعبي غير قادرين على الاستجابة لاحتياجات المجتمعات الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، تكون القوّات الأمنية في بعض الأحيان أكثر عدداً ويكون لديها أسلحة أكثر وأفضل. ونتيجة لذلك، قد يضم جهاز شرطة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان قواتهم إلى قوّات شبان مسلّحين من المجتمعات التي تعرّضت للهجمات بغية إستعادة الماشية المسروقة وإرجاعها^{٢٠}. وهذا المنحى يميل إلى تميع الخطوط الفاصلة بين الجندي والمدني، وبين الجيش والشرطة.

"أبناء مايو"

تقع بلدة مايو على بعد أقل من ٥٠ كم من الحدود مع ولاية جنوب كردفان التابعة للسودان، ومنطقة أبيي المتنازع عليها. وإلى جانب تعرّضها لانعدام الأمن من جراء قربها من السودان، واجه المجتمع المحلي هجمات سلب ماشية وهجمات ثأر التي ورد بيانها فيما تقدم. وأثناء أزمة هجليج في شهر نيسان ٢٠١٢، ألقت القوّات المسلّحة السودانية ستّ قتال في بلدة أيموم الواقعة على بعد بضعة كيلومترات



من بلدة ميوم، حيث انفجرت أربع قنابل أدت إلى مقتل سبعة أشخاص.^{٢٣}

وتعدّ هجمات سلب الماشية منتشرة على نحو خاص في المنطقة التي تضم الثلاث ولايات؛ البحيرات والوحدة وواراب. والبول نوير في بلدة مايوم يتشاركون حدود ولائية مع الدينكا في مقاطعات شرق قوقريال، وتويك، وتودش شمالاً التابعة لولاية واراب. كما تأثر بول نوير بالتوترات مع المسيرية الرحل من السودان، التي تعبر الحدود كل عام لترعى ماشيتها في أرض النوير وتتاجر بالسلع التي تجلبها من السودان.

وفي ظل غياب قوات الولاية الأمنية، فإن الشبان المسلّحون في بلدة ميوم يعملون بمثابة تديبير غير

الصندوق ١ معسكرات الماشية وقادة اللوا نوير

في مجتمع اللوا نوير تقع مسؤوليّة حماية المجتمع والماشية - وهي الثروة الجماعية الأعلى قيمة لدى المجتمع - على عاتق الشبان على نحو تقليدي. ولكي تنجو الماشية، أتبع مجتمع اللوا نوير والمجتمعات الرعوية الأخرى أسلوب حياة شبه بدوي. الشبان يتركون القرية وراءهم وينصبون معسكرات مؤقتة للماشية، حيث يرتاحون وينامون هناك مع الأبقار قبل الانطلاق إلى مراعى جديدة في اليوم التالي. ويذهب الصبيان إلى معسكرات الماشية بين عمر الثانية عشر والرابعة عشر، وقد يمكثون هناك حتى يصبحوا مستعدين للزواج. وحتى الرجال المتزوجين يعودون إلى معسكر الماشية في بعض الأحيان. وبينما يتمتع زعماء القرى بسلطات عامّة، إلا أنهم بصورة رئيسية يؤدون وظيفة قضائية في القرى ولا تمتد سلطتهم إلى معسكرات الماشية.

وفي معسكر الماشية، تتخذ القرارات بواسطة قادة الشبان الذين يتم اختيارهم حسب الشجاعة والمهارة القتالية والقدرة على القيادة.^{٢٤} وتقع على عاتق قادة الشبان مسؤولية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بصحة وسلامة الماشية، فضلاً عن قيادة هجمات سلب الماشية والتصدي لهجمات الجماعات الغريمة. ويمكن أن يتم في أي وقت إستبدال قائد من قادة الشبان إذا ثبت ضعفه في إتخاذ القرارات، ولكن قائداً من قادة الشبان يحظى بالاحترام ولديه الكثير من الخبرة يمكنه أن يتمسك بالمنصب لسنوات عديدة، حيث يستمر بعضهم فيه حتى سنوات عقدهم الرابع.

القائد الروحي، أو «الرسول»، هو شخصية مؤثرة أخرى في مجتمع اللوا نوير. ويمكن أن يكون هناك أكثر من رسول واحد في الوقت نفسه، وجميعهم يدعون النسب إلى رسول القرن التاسع عشر نقنديق بونج. ولقد لعب أحد الرسل الحاليين، دك كويث، دوراً بارزاً في تجنيد شبان من اللوا نوير أثناء الهجمات على بيبور عام ٢٠١١، كما دعم الفرقة الثامنة من الجيش الشعبي لتحرير السودان في بور عند بدء صراع شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢. وفي العادة يقوم الرسول بقيادة الشبان جنباً إلى جنب مع أحد القادة الشبان.

يعتبر أمر ضروري في المفاوضات. كما أن الزعماء لديهم دوراً مهماً بشكل خاص ليلعبوه في التنسيق مع الجيش الشعبي لتحرير السودان أثناء التحضير لحملات عملية نزع أسلحة المدنيين وكذلك في التنسيق معه خلال إجراء هذه العملية، ويمكن لمشاركتهم الفعالة أن تساعد في زيادة عدد الأسلحة التي يتم جمعها.^{٢٥}

وقد أقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الوكالات الإنمائية والإنسانية بأهمية الدخول في ارتباط مع القادة التقليديين، إلا أنّ تعاون القادة - وتعاون الشبان كذلك - يتوقّف على توفير الأمن الكافي وأن يتم نزع السلاح على قدم المساواة بحيث يشمل المجتمعات الغريمة، بالإضافة إلى تقديم ضمانات بأنّ الأسلحة المجموعة لن يجري تداولها مرةً أخرى - وهو في الواقع أمرٌ مستحيل من غير وجود أنظمة تسجيل وتخزين ملائمة.

ولاية جونقلي

شهدت ولاية جونقلي أشدّ عنف بين المجتمعات منذ عشر سنوات، وذلك من جراء هجمات سلب الماشية والتمرد الذي يقوده ديفيد ياويو الذي قبل اتفاق سلام مع حكومة جنوب السودان في شهر أيار / مايو ٢٠١٤.^{٢٦} وبينما لم تكن تربطهما صلة عند بدء الصراع، فإن مصدري إنعدام الأمن هذين أخذوا يتداخلان ويتشابكان على نحو معقد. وكذا الأمر فيما يتعلق بسياسات معالجة العنف - نزع سلاح المدنيين ومكافحة التمرد. وخلال حملات نزع السلاح القسرية، شارك الجيش الشعبي لتحرير السودان في إنتهاكات - بما في ذلك التعذيب والاعتصام - ضد أفراد أقلية المورلي العرقية التي تعيش على نحو يكاد يكون حصري في مقاطعة البيبور، بالإضافة إلى غيرهم من المدنيين، مما أسهم في مشاعر التهميش السياسي والعرقى الذي كان ديفيد ياويو قد إستغله لصالحه.^{٢٧}

وفي ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٢، انتهت اشتباكات دارت في البيبور بين مورلي وشبان من اللوا نوير إلى علاج أكثر من ٢٠٠ من اللوا نوير في المستشفى في بور. بينما المصابين من المورلي، والذي يقدر عددهم بالمئات، فروا إلى الأدغال.^{٢٨} وقد كان هذا الاشتباك أحد أكثر الهجمات المميتة بين هذين الطرفين منذ أكثر من عامين. ويظهر مقطع فيديو التقطه أفراد من قوة حفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان في مانيابول، مقاطعة البيبور في شهر تموز ٢٠١٢، آلاف الشبان يفترض أنهم عائدون من القتال في البيبور.^{٢٩} وفي عام ٢٠١١، فقد ما لا يقل عن ١٠٠٠ شخص حياتهم في

مصدّق للأمن المحلي، مستخدمين في ذلك الأسلحة التي أخفوها عن حملات نزع الأسلحة أو التي تم تزويدهم بها بواسطة قوات الأمن. وعادةً ما يشير الرؤساء المحليون إلى الشبان المسلّحين باسم "أبناء مايوم" ويقرّون بأنهم يقومون بحماية المجتمع ويشاركون في هجمات سلب الماشية في الآن نفسه. وعادةً ما يتصدى شبان معسكرات الماشية - بقيادة قادة الشبان وليس زعماء محليين - للهجمات التي تشنّها المجتمعات الغريمة (انظر الصندوق ١).^{٣٠} وفي حين أن القادة يؤيدون نزع السلاح من حيث المبدأ، إلا أنهم يترددون في تطبيقه باعتبار المخاوف الأمنية المستمرة، وعدم قدرة القوات الأمنية للولاية على حماية المدنيين لا سيما هجمات سلب الماشية.

إنحسار السلطة التقليدية

أدى عددٌ من العوامل إلى فقدان القادة التقليديين لسيطرتهم على ديناميكيات العنف المرتبطة بهجمات سلب الماشية. وأحد هذه العوامل هو تقويض قوتهم وسلطتهم بواسطة مسؤولي الحكومة المحلية. وتبيّن المقابلات أنّ حكومة الولاية قامت في بعض الأحيان بإزاحة زعماء تم إختيارهم محلياً ووضعت مكانهم زعماء تم إختيارهم من قبل والي الولاية. وأدعى مسؤولو حكومة الولاية في بانتيو أنّهم قد قاموا فيما مضى بإزاحة زعماء محليين أميين، لكنهم الآن لا يتدخلون في اختيار القادة التقليديين.^{٣١} وقانون الحكومة المحلية، الذي لم يتم بعد تطبيقه بشكل كامل، ينص بوضوح على حق المجتمعات في اختيار سلطاتها التقليدية بما يتوافق مع العرف والتقليد.^{٣٢} وقد أدرك المشرّعون أنّ تعيين الرؤساء بواسطة الحكومة المحلية من شأنه أن يقلل مصداقيتهم وقدرتهم على التفاوض بفاعلية بين المجتمعات المتنافسة.^{٣٣}

وعامل آخر من العوامل التي أضعفت القادة التقليديين هو عسكرة الشبان المسلّحين. ولقد صاحب هذا التوجّه تصاعداً في مستويات العنف، حيث قامت هجمات سلب الماشية بتمهيد الطريق لجرائم القتل بداعي الانتقام والتي إنانها يقوم شبان باستهداف قرى بأكملها بدلاً من معسكرات ماشية. وفي هذا المناخ العنيف، ما عاد الزعماء المحليين يشعرون بأن هناك أمناً كافياً لكي يتنقلوا لوحدهم، إذ ينبغي أن يكون برقتهم الجيش الشعبي لتحرير السودان أو جهاز شرطة جنوب السودان.

ومن أجل إيقاف دورات العنف والانتقام هذه، فإن إلزاماً مشتركاً بين الزعماء المحليين والمسؤولين الحكوميين وقوات الأمن (الرسمية وغير الرسمية)



واستنفار شهر تمّوز / يوليو ٢٠١٢ لشبّان اللوا نوير في مقاطعة جونقلي جاء كاستجابة لعدد من الهجمات الخطيرة خلال العام المنصرم، بما في ذلك هجمة سلب ماشية كبيرة وقعت في غرب أكويو في ٨ شباط / فبراير ٢٠١٢ نتج عنها ما يزيد على ١٠٠ قتيل من أفراد اللوا نوير. وبينما لم يتم التأكد بشكل مستقل المهاجمين، أصر شبّان من اللوا نوير أجريت معهم مقابلات بغرض هذا التقرير أن المهاجمين كانوا من المورلي، وهي مجموعة عادة ما يناظرونها بقوات ياو ياو. وهذه الهجمات جعلت اللوا نوير يشعرون بأنهم عرضة للهجوم وأن قوات الأمن في الولاية قد تخلت عنهم.^{٢٤} وبحسب تعليق أحد الشبّان فإن "اللوا نوير تشبه شعباً مسجوناً - نُزعت منّا الأسلحة وتُرِكنا بلا وسيلة لحماية أنفسنا."^{٢٥}

وحدات الشرطة المجتمعية

استجابة لمطالب اللوا نوير بالمزيد من الحماية، وقّع حاكم الولاية السابق كول مانيانج جوك مرسوماً مؤقتاً في شهر كانون الثاني / يناير ٢٠١٢ يقضي بإنشاء وحدات شرطة مجتمعية على مستوى المحليات في أنحاء الولاية. وفي حين أن وحدات الشرطة المجتمعية على هذا النحو لا تعد جديدة على جنوب السودان أو على جونقلي، فإن هذا الأمر

أحد أولويات الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد جمعت حوالي ٢ آلاف قطعة سلاح في شمال جونقلي عام ١٩٩٦. ورأت قبيلة النوير المحلية أنّ عملية نزع الأسلحة كان وراءها دافع عرقي، حيث أنّ الجيش الشعبي لتحرير السودان التيار الرئيسي كان معظمه من الدينكا، ومعادياً للنوير منذ انقسام عام ١٩٩١. وقد نتج عن المواجهات بين اللوا نوير والجيش الشعبي لتحرير السودان مقتل ١٦٠٠ شخص، إذ قُتل حوالي شخص واحد مقابل كل قطعة سلاح تم جمعها.^{٢٦}

ولقد كان هناك على أقل تقدير خمس موجات متتابعة من نزع أسلحة المدنيين في جونقلي، إلا أنّ عدم قدرة القوات الأمنية للولاية على السيطرة على التدفق غير المشروع للأسلحة والذخيرة ظل يقلل من نجاح هذه الجهود.^{٢٧} ومصادر أسلحة وذخيرة التدفقات غير المشروعة تشمل السودان والتجار المحليين عبر الحدود مع اثيوبيا وجنود الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين يقدمون الأسلحة والذخيرة مقابل الطعام والمشروبات الكحولية في الأسواق المحلية.^{٢٨} ويبقى الطلب المحلي على الأسلحة مرتفعاً، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى النزاع غير المنتظم للأسلحة من المجتمعات المتحاربة وانتهاكات الجيش الشعبي لتحرير السودان.

الاشتباكات بين شبّان من اللوا نوير وفرق صغيرة من مقاتلي المورلي الذين استخدموا تكتيكات شبيهة بحرب العصابات ضدّ خصومهم الذين يفوقونهم عدداً بنسبة كبيرة.^{٢٩}

وشبّان معسكرات المشية التابعة للوا نوير، والذين يُطلق عليهم في بعض الأحيان "الجيش الأبيض" (جيش مابور)، يشكلون العديد من ألوية شبّان النوير (بونام) من كل مقاطعة من مقاطعات اللوا نوير المكونة لمنطقة أكويو الكبرى، التي تشمل أكويو ونيرول وأورور. وهذه "البونام" تتحد سويماً من أجل حماية المجتمع وكذلك من أجل الانتقام من تهديدات متصورة تواجه المجتمع.^{٣٠} وكافة أفراد اللوا نوير تقريباً - ممن أجريت معهم مقابلات أثناء هذا البحث - رفضوا اسم "الجيش الأبيض" كإشارة إلى التبعيّة الأخيرة لشبّان اللوا نوير. وفي أول أمره كان المصطلح يشير إلى تبعيّة البونام خلال الحرب الأهلية عقب انقسام عام ١٩٩١ بين جون قرنق ورياك مشار. وقام جناح مشار بتزويد شبّان النوير ببنادق من طراز كلاشكوف كقوة قتالية مساعدة. ويقال أن قادته الميدانيين قد جمعوا الأسلحة بمجرد أن توقف القتال.^{٣١}

وبعد توقيع اتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥، أصبح نزع السلاح من شبّان اللوا نوير

يعتبر خطوة هامة في اتجاه إضفاء الصبغة الرسمية على تدبير من تدابير الأمن المحلية قد يكون لها ما يترتب عليها مستقبلاً فيما يتعلق بالسلام والأمن في ولاية جونقلي. وتضيض الشرطة المجتمعية يتمثل في "مساعدة جهاز شرطة جنوب السودان من خلال توفير الحماية للسكان المدنيين العزل وممتلكاتهم في المحليات والقرى، بينما يتوجب على الشرطة النظامية الاستمرار في دعم هذه الوحدة من الناحية اللوجستية والعملية".^{٤٢} وقد أدى ذلك بالفعل إلى تأسيس جزئي لوحدات الشرطة المجتمعية في أرجاء مقاطعات ولاية جونقلي باستثناء مقاطعة بيبور، حيث توقفت عمليات محاربة التمرد ضد يايوا نهاية عام ٢٠١٢.

وتتكون كل وحدة من ٤٠ شاباً تتراوح أعمارهم بين ١٨-٣٠ سنة يتم إختيارهم بواسطة الزعماء المحليون على مستوى المحلية. وتكون المجتمعات مسؤولة عن تزويد وحدات الشرطة المجتمعية بالطعام والمأوى، فيما يتولى كبير مفتشي الشرطة في المقاطعة توفير التدريب والإشراف. كما يتولى الضابط المسؤول على مستوى المحلية والرئيس التنفيذي على مستوى المحلية الفرعية مسؤوليات تتعلق بالإشراف.

ويلقي المرسوم المؤقت الضوء على الشروط التي تحصل بموجبها وحدات الشرطة المجتمعية على الأسلحة والذخيرة: "يتوجب على كل إدارة محلية فرعية أن تكون مسؤولة عن توفير الأسلحة النارية والزي الرسمي والأحذية وراتب بحد أدنى يبلغ ٢٠٠ جنيه جنوب سوداني (ثلاثمائة جنيه جنوب سوداني فقط) [٥٣ دولار أمريكي] لكل فرد من أفراد الشرطة المجتمعية".^{٤٣}

ويولي المرسوم جهاز شرطة جنوب السودان مسؤولية توفير الذخيرة وتسجيل الأسلحة، وهي ما لم يتم تسليم العديد منها.^{٤٤}

وحدات الشرطة المجتمعية في مقاطعة أورور

تقع مقاطعة أورور في قلب ولاية جونقلي وهي مكان تجمع اللوا نوير في أواخر موسم الجفاف حين تصير المياه شحيحة على نحو مطرد. وخلال المقابلات التي أجريت بغرض هذه الدراسة، أعرب الشبان والنساء والزعماء ومسؤولو الحكومة المحلية في أورور عن إحباطهم الكبير إزاء الفجوة الأمنية. وقال أحد المسؤولين الحكوميين أنه شعر بضغطات متضاربة شديدة، فمن جهة هناك تنفيذ النزاع القسري

للأسلحة ومن الأخرى الاستجابة للاحتياجات الأمنية لمجتمعه، فيما كان على علم كامل بمحدودية تواجد الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز شرطة جنوب السودان.^{٤٥} وعبرت مجموعة من الشبان عن غضبها حيال الهجمات التي شنها المورلي خلال العام المنصرم، مشيرة إلى أنها شعرت بالتهميش على نحو متزايد من حكومة الولاية التي استجابت بصورة سيئة لانعدام الأمن في مناطق اللوا نوير.^{٤٦} وقالت النساء بأنهن يضعن ثقتهم في أبنائهن - أكثر منه قوات الأمن - بخصوص توفير الحماية لهن.^{٤٧}

ورؤية الكثير من الشبان المسلحين على طول الطريق الرئيسي في مقاطعة أورور ليس بالأمر غير مألوف. وفي الواقع، بالنسبة للشبان الذين يحمون معسكر المشية، فإن التنقل دون أسلحة يعتبر خطراً كبيراً عليهم. ومع ذلك، قادت حكومة الولاية موجات من نزع أسلحة المدنيين لتقليل العنف المسلح المرتبط بهجمات سلب المشية والقتل الانتقامي. وبينما ربما تعين على الشبان أن يكونوا حذرين من حمل أسلحتهم علناً حتى تاريخ التوقيع على أمر الشرطة المجتمعية في شهر كانون الثاني / يناير ٢٠١٢، فإنهم منذ ذلك الوقت قد فهموا أنه يمكنهم حمل سلاح للدفاع عن النفس. وأشار بعض الشبان - أثناء المقابلات التي أجريت معهم - إلى أنه سمح لهم بإعادة التسلح في وقت ما من أوائل شهر شباط/ فبراير غير أنه من غير الواضح بأي طريقة من الطرق - إن وجدت - يرتبط هذا الأذن بوحدات الشرطة المجتمعية.^{٤٨} وقال المسؤولون المحليون أنه لم يتلقوا أي أمر ببيع للشبان المحليين حمل أسلحة، وأكدوا على الحاجة إلى نزع أسلحة المدنيين بإعتبارها الحل الدائم الوحيد للعنف بين المجتمعات. وأشاروا إلى أن وحدات الشرطة المجتمعية سوف تمتد على إغلاق الفجوة الأمنية في المدى القريب - وصولاً لدعم نزع الأسلحة من المدنيين.

ومن الفوائد المحتملة الأخرى لبرنامج الشرطة المجتمعية هو التسجيل المخطط لأسلحة الشرطة المجتمعية وإنغماس أفرادها في التعاطي مع - وربما التحكم في - حصول المجتمع بشكل أوسع على الأسلحة. سيعتمد الكثير على الشفافية والمحاسبة اللتين يمكن تناولهما من خلال تسقي وتعاون أفضل بين قادة المجتمع والشبان والشرطة والمرافقين الخارجيين. والهدف يمكن أن يكون إحترام أي وقف متفق عليه لإطلاق النار وإغلاق الفجوة الأمنية كما ذكر آنفاً، وذلك فيما يقوم جهاز

شرطة جنوب السودان ببناء مقدراته بغية توفير الحماية للمدنيين. وبحلول شهر آذار ٢٠١٢، كان رؤساء المحليات الفرعية قد إختاروا وحدات الشرطة المجتمعية، وذلك رغم أنها لم تتلقى التدريب أو الزي الرسمي أو لائحة قواعد السلوك المبينة في المرسوم المؤقت.^{٤٩} ووفقاً لمقابلات متابعة حالة أُجريت في شهر تشرين الثاني ٢٠١٢، فإن البرنامج قد تم تجميده، غير أن ذلك لم تسبقه أي عملية إضافية لنزع الأسلحة. وفي أسوأ السيناريوهات بمقدور برنامج الشرطة المجتمعية أن يعيد تسليح الشبان دون توفير التدريب والإشراف والمحاسبة.^{٥٠} ومع ذلك، فإن بعض المسؤولين على المستوى الولاية حافظوا على دعمهم للبرنامج بإعتباره أكثر السبل فعالية في توفير الحماية للمدنيين وتعريف معايير الشبان في المناطق الريفية والنائية بمعايير التسجيل والعملية.

وعلى كل، يطرح برنامج وحدات الشرطة المجتمعية مخاطر أخرى. أولاً، يمكن أن تعتمد الشرطة المجتمعية على ضريبة سنوية تبلغ ١٠٠ جنيه جنوب سوداني (١٨ دولار أمريكي) يدفعها كل شخص بالغ.^{٥١} وعانت الجهود السابقة لدعم الأمن المجتمعي في أكوبو على مستوى المحليات والمحليات الفرعية من عدم كفاية الموارد المتوفرة للرواتب، والتدريب، والزي الرسمي لتمييز الشرطة المجتمعية عن سواها من الشبان المسلحين في المجتمع، وذلك لا يختلف عن المحاولات الأحدث لإضفاء صبغة رسمية على الشرطة المجتمعية.^{٥٢} وبينما قال أعضاء المجتمع الذين أُجريت معهم مقابلات أنهم مستعدون لدفع ضريبة صغيرة إن كان هذا يعني تحسين الأمن، إلا أنهم اقترحوا أن ضريبة تبلغ ٥٠ جنيه جنوب سوداني (٩ دولار أمريكي) ستكون معقولة أكثر. ومن إيجابيات هذا النموذج أن الشرطة ستكون مستعدة على مجتمعاتها، ممّا يقلل المشكلات اللوجستية التي تؤثر سلباً في معدل الاستجابة.

والعقبة الثانية تتعلق أيضاً بالموازنة، فمن غير الواضح من أين يمكن أن تأتي الموارد للتدريب، حيث اعتمد جهاز شرطة جنوب السودان في وقت سابق على الدعم المقدم من شرطة الأمم المتحدة والجهات الدولية المانحة الأخرى التي يُستبعد أن تدعم وحدات الشرطة المجتمعية. ولإجراء التدريب الأولي، ستحتاج حكومة الولاية إلى موارد تكفي لتغطية تكاليف النقل والإقامة والطعام مدة الدورة التدريبية على أقل تقدير. كما أن هناك حاجة لدعم إضافي لإعداد لائحة قواعد السلوك وتوفير نسخ

المسؤولين المحليين على مستوى المقاطعة والمحلية الفرعية - بمن في ذلك الرؤساء المحليين.^{٥٢} وأخيراً، دون التنسيق والتعاون المتين بين مسؤولي الحكومة المحلية والسلطات التقليدية والقادة الشبان ومنظمات المجتمع المدني، يبدو أنّ هناك حيزاً محدوداً لتطبيق الإشراف الفعّال على قوّة الشرطة المجتمعية التي تعمل دون قيادة وسيطرة واضحة. وبينما يوفر قانون الحكومة المحلية إطار عمل لهذا النوع من ترتيب تقاسم السلطة، فإنه لم يتم تنفيذه بصورة كاملة. وفي غياب الإشراف المحلي والقيادة والسيطرة الفعّالين، لا يوجد طريقة لمنع الشرطة المجتمعية من المشاركة في دورات العنف والثأر. وبينما يمثل شبان اللوا نوير والشرطة المجتمعية تدابير متميزة، يستند كلاهما إلى - ويعكسان - المعايير الاجتماعية والثقافية لشبان اللوا نوير في المجتمع، بالإضافة إلى البيئة الأمنية الفوضوية في ولاية جونقلي. واستجابةً لتقارير الأعمال الوحشية التي ارتكبت بحق مدنيي نوير في جوبا في شهر كانون الأول ٢٠١٢، تمت تعبئة الآلاف من النوير كدعم للجنود البالغ عددهم حوالي ٩ آلاف جنديين والذين انشقوا مع اللواء بيتر قديت من الفرقة الثامنة من الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبينما عاد شبان اللوا نوير منذ ذلك الوقت إلى مواطنهم، إلا أنهم



شاب مسلح من اللوا نوير، ولاية جونقلي، مارس ٢٠١٢. © Justine Fleischer

استمروا في السيطرة على أجزاء كبيرة من ولاية جونقلي وبقوا مستعدين للقتال استجابةً للهجمات على المجتمع.^{٥٣} وفيما تأخذ الأزمة السياسية والعسكرية في الكشف، من الراجح أن تعود مسألة نزع سلاح المدنيّين إلى السطح مرّة أخرى، لا سيّما حين يتعلق الأمر بميليشيات من النوير. وفي الأثناء، من المستبعد أن يتقدّم برنامج الشرطة المجتمعية إلى الأمام على أي نحو رسمي، ولكن الفجوة الأمنية تبقى موجودة. وعليه، يجب النظر بعناية نحو إجراءات أمنية بديلة، وذلك استناداً إلى خبرة الحملات السابقة لنزع الأسلحة. ويُعدّ أحد الخيارات تشجيع وحدات الشرطة المجتمعية على إبلاغ الوحدات المساعدة والسلطات عن الحوادث الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان عبر الهواتف التي تعمل عن طريق الأقمار الصناعية.

أعالي النيل

ولاية أعالي النيل يغلب عليها النوير، مع أنّها تُعدّ أيضاً موطن مملكة الشلك التي تشمل مقاطعات فشودة وملكال ومانيو وبانيكانج. ولقد شهدت السنوات القليلة الماضية نشاطاً متقطعاً للتمرد بمحاذاة الحدود مع السودان. وأثناء الحرب الأهلية، انقسم مجتمع الشلك بين السودان وجنوب السودان، مع وجود العديد من قادة الشلك البارزين في جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان، بمن فيهم باقان أمون وبيتر أدوك نيابا. كما أن لام أكوّل أيضاً كان عضواً قائداً في الجيش الشعبي لتحرير السودان، إلا أنه انضمّ إلى ريك مشار أثناء انقسام عام ١٩٩١. ودمج لام أكوّل مرة أخرى في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في شهر تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٢ وعمل وزيراً للخارجية ما بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٧ إبان الفترة الانتقالية. وفي شهر حزيران / يونيو ٢٠٠٩، قام بتأسيس حزب المعارضة الخاص به، الحركة الشعبية لتحرير السودان-التغيير الديمقراطي، وخاض الانتخابات العامة كمرشح ضد كير في شهر نيسان / أبريل ٢٠١٠. وأبلى حزب لام أكوّل بلاءً حسناً في مناطق الشلك، غير أنّه حاز فقط على ٧ بالمائة من جملة الأصوات في جنوب السودان.^{٥٤}

ونجاح الحركة الشعبية لتحرير السودان-التغيير الديمقراطي في مناطق الشلك أعقبته حملة عنيفة لنزع سلاح المدنيّين، وادّعاءات واسعة الانتشار بانتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها الجيش الشعبي

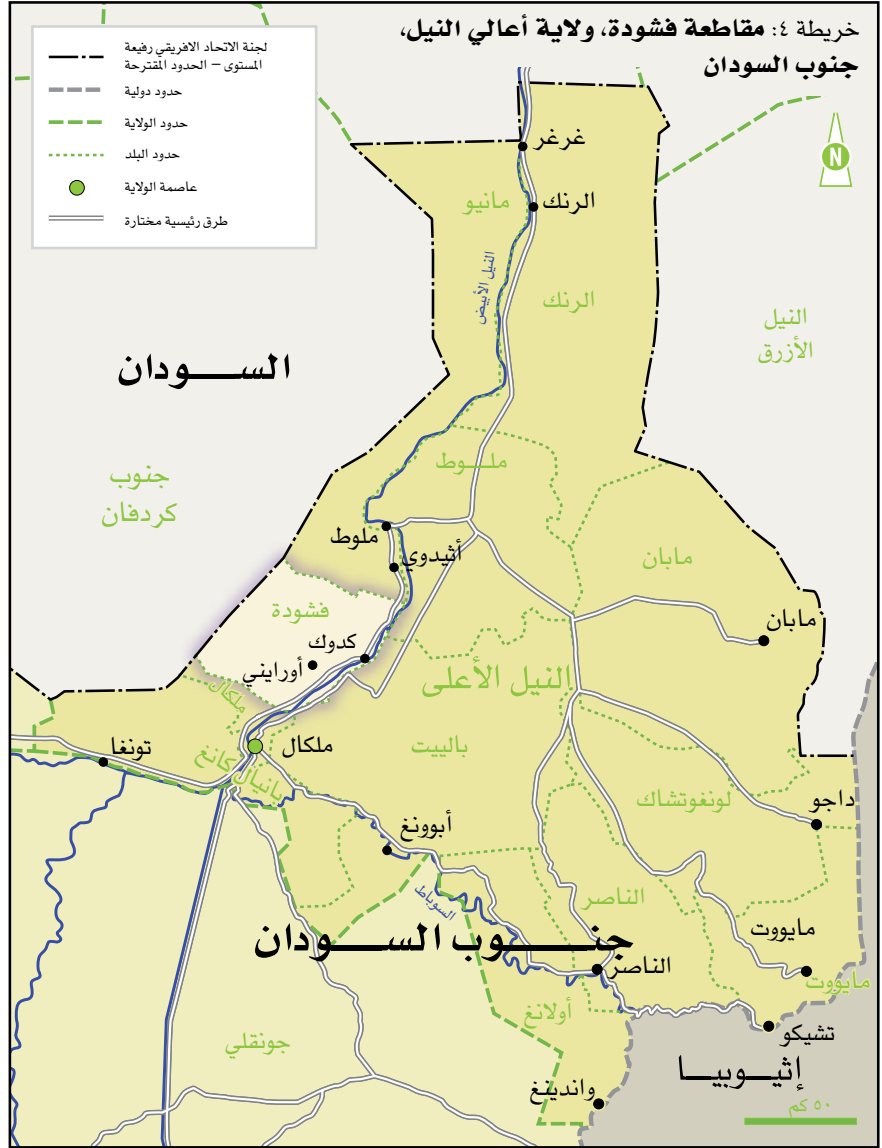
لتحرير السودان الذي يتكوّن معظمه من النوير والدينكا، وعلى وجه الخصوص جرى إستهداف لشبان الشلك من الرجال (HRW, 2011). وما ظل يقف من وراء دعم الشلك للحركة الشعبية لتحرير السودان-التغيير الديمقراطي هو نزاعاً مستمراً بين الشلك والدينكا حول الأرض التي يطلق عليها الشلك "المناطق المحتلة" الثلاثة، واحدة تقع على الضفة الشرقية للنيل على الجانب الآخر من كدوك عاصمة مقاطعة فشودة، وتقع المنطقتان الأخريتان جنوب ملكال.^{٥٥}

وفي شهر نيسان / أبريل ٢٠١٢، عرض الرئيس سلفاكير اتفاق عفو على جونسون أولوني، وهو أحد القادة الرئيسيين في حركة /جيش جنوب السودان الديمقراطي ومن شخصيات الشلك البارزة، إلى جانب خمسة آخرين من القادة المتمردين، بغية إنهاء التمرد القائم في جنوب السودان. وبعد رفضه للاتفاق في البداية، وافق أولوني عليه في شهر أيلول / سبتمبر بعد أن عفى عنه ملك الشلك بخصوص قتل زعيم من زعماء الشلك. ومكث أولوني ورجاله في فشودة في أوضاع غير قتالية، وبعد إندلاع القتال في ولاية الوحدة في شهر كانون الأول ٢٠١٢ قدّموا المساعدة للجيش الشعبي لتحرير السودان في تأمين مقاطعة فشودة، مستخدمين نفس الجنود الذين روعوا مجتمعات الشلك على طول الضفة الغربية للنيل بعد انتخابات عام ٢٠١٠.^{٥٦}

وفي حين كان يمكن لقبول أولوني لعفو شهر نيسان / أبريل أن يوفر أساساً لعلاقات أفضل بين الجيش الشعبي لتحرير السودان ومجتمع الشلك، إلا أن التوترات أخذت تتصاعد مرّة أخرى خلال الأزمة المستمرة، وهذه المرّة بين النوير والشلك. وفي ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢، سيطرت القوآت الموالية لمشار على منطقة ملكال. وفي ٢٠ كانون الثاني / يناير، استعاد الجيش الشعبي لتحرير السودان عاصمة الولاية الاستراتيجية بدعم من قوآت أولوني. ومنذ ذلك الوقت، ظهرت ادّعاءات واسعة الانتشار بأنّ القوآت الموالية للحكومة ترتكب جرائم بحق مدنيي من النوير في ملكال بدافع الإنتقام وأنّ هناك نوير يستهدفون الشلك انتقاماً من دعم أولوني للقوآت الحكومية في المناطق المحيطة. وقد أضاف الوجود المؤكّد لقوآت الدفاع الشعبية الأوغندية في ولاية أعالي النيل طبقةً أخرى من التعقيد بشأن التنفيذ الكامل لاتفاقيات وقف إطلاق النار.

ومن المستبعد أن تُحلّ التوترات حتى يتمّ التفاوض بنجاح على النزاع الأساسي على الأرض

خريطة ٤: مقاطعة فشودة، ولاية أعالي النيل، جنوب السودان



للقانون العرفي. وهو يقوم بجمع الضرائب من قبائل الرحل السودانية التي ترى ماشيتها على أرض الشلك. وتقوم شرطة الملك، على غرار شرطة الزعيم تحت الإدارة الاستعمارية، بحماية الملك وتساعد في تطبيق قراراته القضائية. وتشير مرونة النظام التقليدي، إلى جانب النظام والاستقرار الذين يوفّرهما، إلى أنّ الملك والسلطات التقليدية الأخرى قد يواصلان لعب دوراً هاماً في إيصال الخدمات والإدارة المحلية.

وهناك حوالي ٣٠ فرداً من شرطة الملك يسكنون قرية فشودة. كما أنّ هناك شرطة ملك إضافية في كلّ قرية من القرى التي يقضي فيها الملك قدراً كبيراً من الوقت. وأثناء المقابلات، ادّعى أفراد من شرطة الملك أنّ كل منهم قد منح من قبل الحكومة بندقية بالإضافة إلى ثلاثة مخازن ذخيرة لأداء واجباتهم الرسمية.^{١٣} ورغم أنهم لا يملكون تفويض للاستجابة للحوادث الأمنية، فقد أشاروا إلى أنهم يمكن أن يستجيبوا جنباً إلى جنب قوات الأمن في حالات وقوع هجمات على المجتمع، لا سيما الهجمات التي تهدّد حياة الملك.^{١٤} وعلى النقيض من ذلك، أكّد قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان أنه ليس هناك أيّ تعاون بين شرطة الملك وقوات الأمن. وفي الواقع، يتعلّق أحد المصادر الرئيسية لانعدام الأمن في مملكة الشلك بالتوترات بين المجتمع المحلي والجيش الشعبي لتحرير السودان.

وأكد قادة فرقة الجيش الشعبي لتحرير السودان في فشودة أنهم لن يتساهلوا مع أيّ أذى يلحقه جنودهم بالسكان المدنيين وأنه يجب الإبلاغ الفوري عن أيّ انتهاكات يتم ارتكابها. كما أشاروا إلى أنه في سياق مكافحة التمرد كان استجواب شبّان من الشلك واعتقالهم أمراً مبرّراً. وأعرب قادة الجيش عن قلقهم إزاء دعم الشلك لحركة/ جيش جنوب السودان الديمقراطي بالإضافة إلى تأييد الحركة الشعبية لتحرير السودان-التغيير الديمقراطي المزعوم لأولوني، غير أنّ لام أكول قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان-التغيير الديمقراطي قد نفى ذلك. وهذه العوامل قد أثرت سلباً على التعاون بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والشلك في فشودة.

وبينما وثقت منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش انتهاكات لحقوق الإنسان، إلا أنّ التواجد الدولي في المنطقة ظل محدوداً منذ بداية عام ٢٠١٢ بسبب القيود الأمنية للجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي شهر آذار ٢٠١٣، حقّق أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة تقدماً في اتجاه التجهيز لتواجد في فشودة، ولكن مع الأزمة الأخيرة

الضفة الغربية للنيل الأبيض. ومصادر انعدام الأمن تشمل توترات مع الجيش الشعبي لتحرير السودان وهجمات عابرة للحدود لسلب الثروة الحيوانية والطعام والمشروبات الكحولية المصنوعة محلياً.^{١٥} ويعدّ الأمن الغذائي مسألة رئيسية لمجتمع الشلك المعروف بخبرته في الزراعة. وتعدّ محاصيل الشلك عرضةً للآفات المحلية، بما في ذلك أسراب كبيرة من الطيور الصغيرة التي تلتف المحاصيل. ولقد ظل قادة المجتمع يطالبون بدعم الولاية حتى يتسنى لهم معالجة المشكلة، إلا أنّهم لم يكن هناك استجابة من حكومة الولاية.^{١٦}

وبالنسبة للشلك، يبقى الملك شخصية مركزية في الحياة اليومية للمجتمع. وأشار معظم الشبان والنساء والمسؤولون الحكوميون الذين أُجريت معهم مقابلات إلى أنّ التقاليد المحلية لم تتغيّر كثيراً.^{١٧} وبموجب قانون الحكومة المحلية، فإن الوظيفة الرئيسية للملك هي فصل النزاعات المدنية وفقاً

وتسوى النزاعات بين المجتمعات على جانبيّ النيل - دينكا ونوير والشلك.

مملكة الشلك تدار بواسطة الملك (الرت). ويمنح قانون الحكومة المحلية الملك سلطة رسمية على الإدارة المحلية والنزاعات المدنية وفقاً للقانون العرفي. وهو مسؤول بشكل رئيسي عن الشؤون الداخلية للمملكة، غير أنّ الإدارة المحلية على مستوى المقاطعة والمحلية والمحلية الفرعية مشابهة للإدارة المحلية السائدة في بقية أرجاء جنوب السودان. وله ما يمكنه مستقبلاً من أن يصبح أفضل مدافع عن المجتمع، لكن لأنه يُنتظر منه أن يكون محايداً فإن قدرته على دفع قضية الشلك قدماً مع الأطراف الأخرى تعتبر محدودة.^{١٨} ولكي يتمكن من تأدية واجباته الإدارية، يحتفظ الملك بقوة شرطة شخصية تخصه - شرطة الملك - تعمل بمثابة تدير أمن محلي غير رسمي بموجب قانون الحكومة المحلية. يقع مقر مملكة الشلك في مقاطعة فاشودة على

عادت هذه المناطق لتصبح معزولة مرةً أخرى. ونتيجة للتوترات المتصاعدة بين الدينكا والتوير والشك في أعالي النيل، هناك حاجة ملحةً لتحقيق ورصد حقوق الإنسان. كما أنّ سياسات الاعتقال الخاصة بالجيش الشعبي لتحرير السودان وتدريب حقوق الإنسان الموجه للجند بحاجة إلى مراجعة. ويمكن أن يكون الدعم الدولي فعالاً في هذا الصدد، لا سيّما من خلال تواجد أفراد حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مملكة الشك.

ويُعدّ الإفلات من عقاب انتهاكات حقوق الإنسان والوصول المحدود للمعلومات المتعلقة بالوضع الأمني مسائل يجب أخذها بعين الاعتبار، لا سيّما في ضوء الأزمة الأخيرة. وقد نُزعت الأسلحة من الشك، والتواجد الكبير للجيش الشعبي لتحرير السودان في فشودة قد جلب معه تحدياته الأمنية الخاصة. ويُعدّ مناخ التخويف السياسي ملحوظاً. وقد أُجريت المقابلات مع الشبان في فترات مسائية في منازل خاصة بسبب الخوف من مناقشة السياسة علناً. وكان قادة الفرقة مترددين بشأن اللقاء، حتى بوجود رسالة تعريفية صادرة من المقر الرئيسي للجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا.

عاد لام أكول في الفترة الأخيرة إلى السياسة في جوبا وتبقى الحركة الشعبية لتحرير السودان-التغيير الديمقراطي حزباً سياسياً فاعلاً. إلا أنه طوال السنوات الأربعة الماضية كانت هناك روايات عديدة عن التخويف والتحرش بحق أعضاء حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان-التغيير الديمقراطي، وهذا لا يبشر بالخير لمستقبل نظام تعددية حزبية في جنوب السودان.^{١٥} وفي فشودة يشعر الشبان بالتهميش السياسي بشكل كبير وغالباً ما يكون الملك بلا سلطة مقارنةً بالمسؤولين الحكوميين. وعلى وجه التحديد، تسوية النزاعات على الأراضي والوصول إلى صناديق التنمية ودعم الزراعة المحلية والمحاسبة بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان تقع خارج نطاق السلطة التقليدية للملك، إذ تتطلب تدخلاً حكومياً وتمثيلاً سياسياً رفيعاً على المستويين الولائي والقومي.

مناقشة

تُعدّ تدابير الأمن المحلية واحدة من الاستجابات المحلية للفجوة الأمنية - عدم قدرة قوات الأمن الرسمية للدولة على الاستجابة للاحتياجات الأمنية للمدنيين. وفي أرجاء أعالي النيل الكبرى، لا يوجد لدى قوات الأمن الرسمية موارد كافية أو طاقة بشرية للاستجابة لكامل الاحتياجات الأمنية. وتحتي تدابير الأمن المحلية لعكس ديناميكيات السلطة المحلية، بما في ذلك عسكرة الهويات الإثنية،

مما أدى بدوره، من بين عوامل أخرى، إلى إضعاف دور السلطات التقليدية في جنوب السودان. وهذه الهويات تتلقى الأسلحة والذخيرة من تدفقات غير مشروعة في أرجاء القرن الأفريقي، ومن الولاية ومسؤولي الحكومة المحلية، ومن الجيش الشعبي لتحرير السودان والشرطة. ورغم الجهود المبذولة لنزع الأسلحة من السكان المحليين، فإن عدد غير معلوم من الأسلحة أعيد إلى المجتمعات التي سبق وأن جمعت منها.^{١٦}

تدابير الأمن المحلية يمكن أن تكون رسميةً أو غير رسميةً، بحيث تعكس نوع الدعم الذي تتلقاه من مسؤولي الحكومة المحلية وقوات الأمن. وفي بعض الحالات، كما هو الحال في ولاية الوحدة، يمكنها أن تستجيب لانعدام الأمن جنباً إلى جنب مع الشرطة والجيش الشعبي لتحرير السودان. وقبل العنف الأخير، كان هناك ادعاءات واسعة الانتشار قيد التداول لمدة شهر تشير إلى أنّ جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان يزودون شبان من التوير والمورلي في ولاية جونقلي بالأسلحة والذخيرة.^{١٧} ويعتبر التعاون بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وتدابير أمن محلية مثل شرطة ملك الشك أمراً وارد الحدوث بصورة أقل أو غير معترف به رسمياً.

والتوترات بين قوات أمن الولاية والمجتمعات التي يهدفون إلى حمايتها تطرح تحدياً رئيسياً أمام جهود نزع الأسلحة من المدنيين وإصلاح القطاع الأمني في جنوب السودان. واستناداً إلى البحث الذي أُجري لأغراض هذا التقرير، فإن تدابير الأمن المحلية غالباً ما تعرف من قبل مجتمعاتها باعتبارها مصدراً للأمن والحماية. وقد أشار المحللون إلى أنه "نظراً لأنّ هذه المجموعات مدفوعة برغبة حماية عائلاتها ومجتمعاتها، فإنها تميل لكونها أقلّ عنفاً ولديها روحٌ معنوية أعلى بالقياس إلى قوات أمن الولاية".^{١٨}

وبشكل عام، فإن تأثير تدابير الأمن المحلية على الأمن يعتبر تأثيراً مختلطاً. ففي حين يشارك الشبان المسلحون في هجمات سلب الماشية وجرائم القتل بداعي الانتقام، فإنهم كذلك يوفرون الحماية لمجتمعاتهم. والمساعي الرامية لنزع سلاح المجتمعات المتنازعة وفي ذات الوقت تسوية الخلافات من خلال عدم وجود التنسيق والتعاون بين مسؤولي الحكومة المحلية والسلطات التقليدية، بالإضافة إلى نقص الإرادة السياسية على المستوى القومي لتطبيق قانون الحكومة المحلية بشكل كامل. وبروز تدابير الأمن المحلية في جنوب السودان يشير إلى نقص الوضوح بين الممارسة والسياسة الأمنية، والاحتياجات والإمكانيات، والأدوار والمسؤوليات الرسمية والعرفية، ليس فقط الخاصة بالشباب، بل

كذلك الخاصة بالجنود والشرطة ومسؤولي الحكومة المحلية. وقد تكون الحكومة كذلك أقل استعداداً لتوفير الأمن الرسمي للمناطق التي تقع تحت حماية تدابير الأمن المحلية.

بالنسبة للفاعلين الدوليين الذين يركزون على إصلاح القطاع الأمني في جنوب السودان، فإن تدابير الأمن المحلية تقدم مجموعةً فريدةً من التحديات والفرص. إذ أن العنف والتغير المفاجئ في الأحداث في جنوب السودان قد كشف النجاح المحدود لمساعي الحكومة والجهات المانحة في بناء مؤسسات دولة مستقرة وفاعلة من أجل إصلاح الأداء الحكومي والقطاع الأمني. ويجب أن يُنظر إلى السير نحو الحدأة والديمقراطية كعملية تدريجية يمكن أن تستفيد من الأشكال الهجينة للقوة والسلطة. ويواجه جنوب السودان في الوقت الحالي حزمة من التحديات المعقدة فيما يتعلق بكيفية إدارة اللامركزية جنباً إلى جنب مع الأشكال المحلية للقوة والسلطة. وقضايا الإفلات من عقاب انتهاكات حقوق الإنسان، والتهميش السياسي للأقليات العرقية، والتدفقات غير المشروعة للأسلحة، لا تعتبر قضايا جديدة. ويجب على جنوب السودان أن يستعرض بشكل دقيق التجارب السابقة والوضع الحالي لجهازه الأمني، في أثناء سعيه لمعالجة التحديات القائمة.

الاستنتاجات

واضعين في الاعتبار خلفية الحرب الأهلية، بالإضافة للمساعي المبذولة محلياً لتوفير الأمن المجتمعي، فإن انتشار تدابير الأمن المحلية في جنوب السودان لا يعد أمراً مفاجئاً. إذ أن عسكرة الهويات الإثنية واستخدام الشبان المسلحين كتقوات مقاتلة مساعدة ظلت سمة أساسية تطبع طريقة عمل تدابير الأمن المحلية في جنوب السودان. وقد وجد القادة التقليديون والعسكريون أنّ السيطرة على هؤلاء الشبان المسلحين تزداد صعوبةً بمرور الوقت.^{١٩} والعنف المرتبط بهجمات سلب الماشية بالذات أخذ في التزايد بقدر كبير منذ الاستقلال.^{٢٠} وفي بعض الحالات، أخذت معسكرات الماشية تعمل بالوكالة عن الخصماء السياسيين في جوبا - من خلال الإستحواذ على الأرض والماشية والممتلكات بالقوة.

ويمكن أن يُنظر إلى تدابير الأمن المحلية في جنوب السودان على أنها استجابةً محليةً للفجوة الأمنية التي تهدد السلام والاستقرار اللذان سعى الاستقلال لتحقيقهما. فانهدام الأمن، أو بصورة أدق قدرة قوات أمن الولاية على توفير الحماية للمدنيين، قد فاقت تدريب وموارد وإمكانات الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز شرطة جنوب السودان.

وفي بعض الحالات، نجم عن ذلك تدابير أمنية رسمية وغير رسمية بين مسؤولي الحكومة المحلية والسلطات التقليدية، بينما في حالات أخرى تجلت في إعادة ظهور مجموعات من الشبان المسلحين لا تسعى لحماية مجتمعاتهم فحسب، بل أيضاً للمشاركة في هجمات سلب الماشية والهجمات الثأرية التي تآجج حلقات العنف المتكررة.

وقد تمتلك تدابير الأمن المحلية قدر كبير من الشرعية على المستوى المحلي، إلا أنها يمكن أيضاً أن تضعف احتكار الدولة لاستخدام القوة، حيث تجعل الخط الفاصل بين الجندي والمدني مائتاً، وكذا الخط بين الحماية والعنف. وقد فاقمت عملية النزاع القسري للأسلحة من انعدام الأمن وأثرت على عاتق السلطات التقليدية ومسؤولي الحكومة المحلية ضغوطات متضاربة، فمن جهة هناك التقيّد بتوجهات الدولة القاضية بنزع الأسلحة من مجتمعاتهم، ومن الجهة الأخرى هناك الاستجابة لاحتياجاتهم الأمنية. ويُعدّ نقص الثقة بين المجتمعات وقوات الأمن أمراً جوهرياً ويجب التعاطي معه لكي تتم عمليات نزع أسلحة المدنيين على نحو مفرغ.

هذا الاستكشاف المتعلّق بتكوين تدابير الأمن المحلية وتسليحها وأنشطتها لا يلقي الضوء على الديناميكيات الأمنية الحالية فحسب، بل أيضاً على التحديات ذات الصلة، مثل حماية المدنيين ونزع الأسلحة من المدنيين والإفلات من عقاب انتهاكات حقوق الإنسان ومعايير إدارة المخزونات الاحتياطية للأسلحة والذخيرة. وعلى الجبهة السياسية، فإن الموضوعات الرئيسية تشمل تطبيق قانون الحكومة المحلية بصورة كاملة وتوسيع العملية السياسية لتشمل السلطات التقليدية والقادة الشبان والنساء ومنظمات المجتمع الدولي، لا سيّما في الحوار المباشر والمفاوضات بين المجتمعات المتنازعة. ومجاهاة هذه التحديات سوف تتطلب درجة عالية من الإرادة السياسية وتخطيطاً استراتيجياً وقيادة قوية على المستوى القومي. وهذه الجهود ليس من شأنها فقط تحسين الحكم المحلي، بل كذلك ستقطع شوطاً طويلاً في التعاطي مع المسببات الجذرية لأعمال العنف الأخيرة.

ونسبة للوجود المحدود لمؤسسات الولاية في المناطق الريفية والنائية، فإن الحكومة لديها حجج جيدة للدخول في شراكة مع السلطات التقليدية والقادة الشبان ومجموعات النساء ومنظمات المجتمع المدني من أجل تحسين إيصال الخدمات والأمن وسيادة القانون. ويوفّر قانون الحكومة المحلية إطار عمل للتعاون، بالإضافة إلى أساس قانوني للقانون العرفي في تسوية النزاعات المدنية. ومع ذلك، لم يتلقّى القانون دعماً كافياً على المستوى

القومي، لا سيّما في أوساط أعضاء النخبة المتعلّمة في جوبا، الذين يتصوّرّون دولة ديمقراطية متحضّرة منفصلة عن الطرق التقليدية المنتمية للماضي. وإلى جانب التحدّيات المبيّنة في هذا التقرير، فإن الأثر بعيد المدى لتدابير الأمن المحلية على السلام والأمن في جنوب السودان سوف يعتمد بقدر كبير على العملية السياسية التي تتكشف في أعقاب الأزمة الحالية.

ملاحظات

كتب هذا التقرير بواسطة المستشارة المستقلة، جستين فليستشر، إستاذاً على عمل ميداني أُجري في شهرَي شباط وأذار من عام ٢٠١٢، بالإضافة للمقابلات اللاحقة والبحث الذي أُجري في شهرَي تشرين الثاني ٢٠١٢ وكانون الثاني ٢٠١٤. ويعتمد التحليل بصورة كبيرة على المقابلات التي أُجريت مع العديد من كبار المسؤولين الحكوميين وأعضاء قوات الأمن ومسؤولي الحكومة المحلية والرؤساء والزعماء والشبان والنساء وقادة المجتمع المدني، بالإضافة إلى موظفين في الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية لهم خلفية وخبرة ذات صلة.

١. Kulish (2014)
٢. تقدّر اليونيسيف عدد الأطفال الجنود المتورطين في الصراع الحالي ب ٩ آلاف (Kushkush, 2014).
٣. ICG (2014, p.6); Sudan Tribune (2014).
٤. VOA (2014).
٥. هناك كتابات غنية بالمعلومات تستعرض دراسات حالة حول تدابير الأمن المحلية في أفغانستان وغانا والمكسيك وسيراليون. انظر Asfura-Heim and Espach (2013), BBC (2007), IRIN (1999; 2008), Jones and Munoz (2010).
٦. دور القادة التقليديين في الإدارة المحلية، وفي المحاكم على وجه التحديد، أخذ الطابع الرسمي في ظل حكم الاستعمار البريطاني. انظر Leonardi et al (2010, p. 17).
٧. Hutchinson and Jok (1999, p. 128).
٨. السلطة التنفيذية لإزاحة الزعماء المختارين محلياً تعتبر محل نزاع، إلا أنها تمارس على نحو روتيني. ويمكن أن يُعَيّن أو يُزاح الزعماء لعدد وافر من الأسباب. وفي نفس الوقت، لا يوجد ضمانات مناسبة لحماية الاستقلال السياسي للزعماء المختارين محلياً أو قدرتهم على أن يكونوا مدافعين فعّالين عن مجتمعاتهم. انظر Deng (2013, p. 12).
٩. ما يزال لدى السلطات المحلية قدر من المحاسبة. وقد وجد فريق من الباحثين جنوب السودانين أنّ ٥٧ بالمائة من الذين أُستطلعوا عام ٢٠٠٩ كانوا يعتمدون أنّ الرؤساء المحليين مسؤولين بصورة رئيسية عن الأمن المجتمعي. انظر Abatneh, and Wani (2009).
١٠. مقابلات أجراها الكاتب مع قادة تقليديين وشبان في ولايتَي الوحدة وجونقلي خلال شهرَي شباط وأذار ٢٠١٢. وللإطلاع على استعراض حديث حول أنشطة الجيش الشعبي لتحرير السودان المتعلقة بنزع أسلحة المدنيين، انظر Small Arms Survey (2012).
١١. بحلول أواخر شهر حزيران ٢٠١٤، كان اتفاق وقف إطلاق النار قد جرى إنتهاكه مراراً. UNHCR (n.d).
١٢. هجمات سلب الماشية قد تكون مدفوعة بعوامل اقتصادية أو سياسية أو ثقافية. والشبان قد يشتركون لأنهم يفتقرون للفرص التعليمية أو الاقتصادية ويُتَظر منهم دفع مهر عال عند الزواج أو لأنهم يرغبون في إستعراض مهارات قتالية. انظر، على سبيل المثال، Mc Evoy and LeBurn (2010) و Safeworld (2011).
١٣. مقابلة أجراها الكاتب مع موظف في منظمة غير حكومية خدم في صفوف الجيش ولديه خبرة عمل في جنوب السودان تزيد على الخمس سنوات، جوبا، آذار ٢٠١٢.
١٤. مقابلات أجراها الكاتب مع كبار مسؤولي الولاية، بينتو، جونقلي، آذار ٢٠١٢.
١٥. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان، مايوم، الوحدة، آذار ٢٠١٢.
١٦. Kuich (2013b).
١٧. King (2014).
١٨. Kuich (2013a).
١٩. Sudan Tribune (2013).
٢٠. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان، جوبا، جنوب السودان، آذار ٢٠١٢.
٢١. مقابلة أجراها الكاتب مع موظف غوث تابع لمنظمة غير حكومية، مايوم، الوحدة، شباط ٢٠١٢.
٢٢. مقابلة أجراها الكاتب مع مجموعة من الشبان، أورور، جونقلي، آذار ٢٠١٢.
٢٣. غالباً ما يُتَرض أنّ لدى الرؤساء والزعماء قيادة وسيطرة فعّالتين على الشبان المسلحين، بينما هم لا يملكون ذلك في واقع الأمر. ووظيفة الزعماء الأساسية وظيفية قضائية، وعليه، يمكنهم أن يساعدوا في المفاوضة لإعادة الماشية المسروقة أو تعويضات فقدان الأرواح، إلا أنه لا يمكنهم أن يوقفوا هجمة من هجمات السلب كما يتسنى لقائد عسكري أن يوقف هجمة من الهجمات.
٢٤. مقابلة أجراها الكاتب مع مسؤولين على مستوى الولاية لولاية الوحدة، بينتو، الوحدة، آذار ٢٠١٢.
٢٥. GRSS (2009, s. 117).
٢٦. مقابلة أجراها الكاتب مع قادة تقليديين، مايوم، الوحدة، شباط ٢٠١٢.
٢٧. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد كبار مسؤولي ولاية الوحدة المشاركين في عملية نزع الأسلحة من المدنيين، بينتو، الوحدة، آذار ٢٠١٢.
٢٨. للمزيد من المعلومات العامة حول ديناميكيات الميليشيات المسلحة في أعالي النيل الكبرى، انظر Small Arms Survey (2012).
٢٩. ٢١ للإطلاع على روايات تحدث عن إنتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن أثناء أحداث نزع الأسلحة، انظر HRW (2013a) و Al (2012).
٣٠. HRW (2013b).
٣١. ITWWFSS (2013).
٣٢. Small Arms Survey (2012, pp. 1-5).
٣٣. مقابلة أجراها الكاتب مع مجموعة من الشبان، أورور، جونقلي، آذار ٢٠١٢.
٣٤. Hutchinson and Jok (1999, p. 134).
٣٥. العدد الدقيق للأسلحة المجموعة مختلف عليه لكن يُعتَقد بأنه في حدود ٢ آلاف قطعة سلاح. انظر Young (2007) و Small Arms Survey (2007, p. 4).
٣٦. pp. 24-29.
٣٧. Small Arms Survey (2012, p. 8).

- IRIN. 1999. 'Sierra Leone: Kamajors Returning to Their Home Areas.' 28 July. <<http://reliefweb.int/report/sierra-leone/sierra-leone-kamajors-returning-their-home-areas>>
- . 2008. 'Ghana: Vigilante Groups Fill Security Vacuum.' 23 June. <<http://www.irinnews.org/report/78878/ghana-vigilante-groups-fill-security-vacuum>>
- ITWWFSS (Is This What We Fought for in South Sudan). 2013. 'UN and SPLA Do Nothing as Thousands of Government Supported Militia Go By.' Posted on YouTube 18 July. <https://www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=bfXBIJWzw>
- Jones, Seth and Arturo Muñoz. 2010. 'Afghanistan's Local War: Building Local Defense Forces.' Santa Monica, CA: RAND National Defense Research Institute. <http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2010/RAND_MG1002.sum.pdf>
- Jonglei. 2013. Provisional Order No. 01/2013: Formation of Community Police in the Counties of Jonglei State. Bor: Jonglei State Government. 16 January.
- King, Benjamin. 2014. 'Excess Arms in South Sudan: Security Forces and Surplus Management.' Issue Brief No. 6. Geneva: Small Arms Survey. <<http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/G-Issue-briefs/SAS-IB6-Excess-Arms-in-South-Sudan.pdf>>
- Kuich, Bonifacio Taban. 2013a. 'Six Killed in Mayom Cattle Raid Days after Herders Are Disarmed.' Sudan Tribune. 19 June. <<http://www.sudantribune.com/spip.php?article47007>>
- . 2013b. 'SPLA Recover 500 Guns from Civilians in Unity State.' Sudan Tribune. 12 June. <<http://www.sudantribune.com/spip.php?article46920>>
- Kulish, Nicholas. 2014. 'New Estimate Sharply Raises Death Toll in South Sudan.' New York Times. 9 January. <http://www.nytimes.com/2014/01/10/world/africa/new-estimate-sharply-raises-death-toll-in-south-sudan.html?_r=0>
- Kushkush, Isma'il. 2014. 'In South Sudan, a Ghost of Wars Past: Child Soldiers.' New York Times. 7 June. <http://www.nytimes.com/2014/06/08/world/africa/in-south-sudan-a-ghost-of-wars-past-child-soldiers.html?_r=1>
- Leff, Jonah and Emile LeBrun. 2014. Following the Thread: Arms and Ammunition Tracing in Sudan and South Sudan. HSBA Working Paper No. 32. Geneva: Small Arms Survey.
- Leonardi, Cherry, et al. 2010. Local Justice in Southern Sudan. Washington, DC: United States Institute of Peace.
- Lokuji, Alfred Sebit, Abraham Sewonet .Asfura-Heim and Espach (2013) .٦٨
- Hutchinson and Jok (1999, p. 135) .٦٩
- أجراها الكاتب مع القادة التقليديين ومسؤولي الحكومة المحلية، جنوب السودان، شباط وأذار ٢٠١٣ .٦٩
- Safeworld (2011) .٧٠
- Small Arms Survey (2012, p. 4) .٢٩
- مقابلة أجراها الكاتب مع أفراد مجتمع اللوا نوير، أورور، جونقلي، آذار ٢٠١٣ .٤٠
- مقابلة أجراها الكاتب مع شاب من اللوا نوير، أورور، جونقلي، آذار ٢٠١٣ .٤١
- جونقلي (٢٠١٣) .٤٢
- جونقلي (٢٠١٣) .٤٣
- مقابلة أجراها الكاتب مع أحد كبار المسؤولين على مستوى الولاية، بور، جونقلي، آذار ٢٠١٣ .٤٤
- مقابلة أجراها الكاتب مع مسؤول حكومي على مستوى المقاطعة، أورور، جونقلي، آذار ٢٠١٣ .٤٥
- مقابلة أجراها الكاتب مع مجموعة من الشبان، أورور، جونقلي، آذار ٢٠١٣ .٤٦
- مقابلة أجراها الكاتب مع جمعية تعاونية للنساء، أورور، جونقلي، آذار ٢٠١٣ .٤٧
- مقابلات أجراها الكاتب مع شبان ونساء، أورور، جونقلي، آذار ٢٠١٣ .٤٨
- مقابلة أجراها الكاتب مع مسؤولي الولاية، بور، جونقلي، آذار ٢٠١٣ .٤٩
- مقابلات الكاتب اللاحقة مع مسؤولي الحكومة المحلية في أورور أكدت أن الشرطة المجتمعية لم تتلق بعد أي تدريب، وبالتالي ليست بعد فاعلة. مقابلة أجراها الكاتب عبر الهاتف مع أحد مسؤولي الحكومة المحلية في أورور، جونقلي، تشرين الثاني ٢٠١٣ .٥٠
- مقابلة أجراها الكاتب مع مسؤولي الولاية، بور، جونقلي، آذار ٢٠١٣ .٥١
- مقابلة أجراها الكاتب مع خبير بعثات الأمم المتحدة في جنوب السودان حول إصلاح القطاع الأمني، جوبا، آذار ٢٠١٣ .٥٢
- مقابلة أجراها الكاتب مع مسؤولي الولاية، بور، جونقلي، آذار ٢٠١٣ .٥٣
- مقابلة أجراها الكاتب عبر الهاتف مع أحد مسؤولي الحكومة المحلية في مقاطعة أورور، جونقلي، كانون الثاني ٢٠١٤ .٥٤
- Small Arms Survey (2011) .٥٥
- Sudan Tribune (2010) .٥٦
- مقابلة الكاتب مع أفراد مجتمع الشلك، فاشودة، أعالي النيل، آذار ٢٠١٣ .٥٧
- Leff and LeBurn (2014, p. 33) .٥٨
- Radio Tamazuj (2013) .٥٩
- ٦٠ ادعى بعض سكان القرى أن الجيش الشعبي لتحرير السودان كان مسؤولاً عن هذه الهجمات وليس المتمردين. ولم يكن بإمكان مسح الأسلحة الصغيرة أن يؤكد صحة هذه الادعاءات على نحو مستقل.
- ٦١ مقابلة أجراها الكاتب مع أحد مسؤولي الحكومة المحلية وأفراد مجتمع الشلك، فاشودة، أعالي النيل، آذار ٢٠١٣ .٦٢
- ٦٢ مقابلة أجراها الكاتب مع أفراد مجتمع الشلك، فاشودة، أعالي النيل، آذار ٢٠١٣ .٦٣
- ٦٣ مقابلة أجراها الكاتب مع أفراد شرطة الملك، فاشودة، أعالي النيل، آذار ٢٠١٣ .٦٤
- ٦٤ مقابلة أجراها الكاتب مع أفراد شرطة الملك، فاشودة، أعالي النيل، آذار ٢٠١٣ .٦٥
- ٦٥ مقابلة أجراها الكاتب مع خبراء نزع الأسلحة، الوحدة، آذار ٢٠١٣ .٦٦
- ٦٧ أتت هذه الادعاءات واسعة الانتشار من مراقبي المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة، رغم أنها لم تُوثق أو يتم التحقق من صحتها على نحو مستقل بواسطة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة. انظر أيضاً (HRW (2013b)

المراجع

- AI (Amnesty International). 2012. 'South Sudan: Lethal Disarmament—Abuses Linked to Civilian Disarmament in Pibor County, Jonglei State.' 3 October. <<http://www.amnesty.org/en/library/info/AFR65/005/2012/en>>
- Asfura-Heim, Patricio and Ralph Espach. 2013. 'The Rise of Mexico's Self-Defense Forces.' Foreign Policy. July/August. <<http://www.foreignaffairs.com/articles/139462/patricio-asfura-heim-and-ralph-h-espach/the-rise-of-mexicos-self-defense-forces>>
- BBC. 2007. 'S Leone Militia Leaders Convicted.' 2 August. <<http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/6927550.stm>>
- Deng, David K. 2013. Challenges of Accountability: An Assessment of Dispute Resolution Processes in Rural South Sudan. Juba: South Sudan Law Society. March.
- GRSS (Government of the Republic of South Sudan). 2009. The Local Government Act, 2009. <<http://www.mgi.org.za/resources/local-government-database/by-country/sudan/sub-national-legislation/The%20Local%20Government%20Act%202009.pdf>>
- HRW (Human Rights Watch). 2011. 'Southern Sudan: Abuses on Both Sides in Upper Nile Clashes.' 19 April. <<http://www.hrw.org/news/2011/04/19/southern-sudan-abuses-both-sides-upper-nile-clashes>>
- . 2013a. 'Letter to South Sudan's President Salva Kiir on the Violence in Jonglei State.' 23 August. <<http://www.hrw.org/news/2012/08/23/letter-south-sudans-president-salva-kiir-violence-jonglei-state>>
- . 2013b. 'South Sudan: Army Making Ethnic Conflict Worse.' 19 July. <<http://www.hrw.org/news/2013/07/19/south-sudan-army-making-ethnic-conflict-worse>>
- Hutchinson, Sharon and Jok Madut Jok. 1999. 'Sudan's Prolonged Second Civil War and the Militarization of Nuer and Dinka Ethnic Identities.' African Studies Review, Vol. 42, No. 2. September, pp. 125-45.
- ICG (International Crisis Group). 2014. 'South Sudan: A Civil War by Any Other Name.' Africa Report No. 217. 10 April. <[http://www.crisisgroup.org/~media/Files/africa/horn-of-africa/south-sudan/217-south-sudan-a-civil-war-by-any-other-name.pdf](http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/africa/horn-of-africa/south-sudan/217-south-sudan-a-civil-war-by-any-other-name.pdf)>

UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). n.d. 'South Sudan Situation: South Sudan, Unity, Yida.' Accessed June 2014. <<http://data.unhcr.org/SouthSudan/settlement.php?id=34&country=251®ion=26>>

VOA (Voice of America). 2014. 'South Sudan State Launches Army Recruitment Drive.' 7 January. <<http://www.voanews.com/content/south-sudan-unrest-army-recruitment-drive/1825101.html>>

Young, John. 2007. Emerging North-South Tensions and Prospects for a Return to War. HSBA Working Paper No. 7. Geneva: Small Arms Survey. July. <<http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP-07-North-South-tensions.pdf>>

—. 2011. 'SPLM/A-Shilluk Conflict in Upper Nile.' HSBA Facts & Figures. Geneva: Small Arms Survey. April. <<http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/south-sudan/armed-groups/southern-dissident-militias/HSBA-Armed-Groups-Shilluk-Conflict.pdf>>

—. 2012. My Neighbour, My Enemy: Inter-tribal Violence in Jonglei. HSBA Issue Brief No. 21. Geneva: Small Arms Survey. October. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/issue-briefs/HSBA-IB21-Inter-tribal_violence_in_Jonglei.pdf>

Sudan Tribune. 2010. 'Factbox: Sudan Presidential Election Results.' 27 April. <<http://www.sudantribune.com/spip.php?article34901>>

—. 2012. 'Upper Nile State Arrests 15 Members of SPLM-DC's "Military Wing".' 21 August. <<http://www.sudantribune.com/spip.php?article43649>>

—. 2013. 'Warrap Accuses Unity of Killing 33 People in Cattle Raids.' 31 May. <<http://www.sudantribune.com/spip.php?article46777>>

—. 2014. 'South Sudan President Admits Forming Private Army.' 17 February. <<http://www.sudantribune.com/spip.php?article49993>>

Abatneh, and Chaplain Kenyi Wani. 2009. Police Reform in Southern Sudan. Ottawa: North-South Institute. June.

Mc Evoy, Claire and Emile LeBrun. 2010. Uncertain Future: Armed Violence in South Sudan. HSBA Working Paper No. 20.

Geneva: Small Arms Survey. <<http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP-20-Armed-Violence-Southern-Sudan.pdf>>

Radio Tamazuj. 2013. 'Shilluk King "Hasn't Blown Whistle to Arms."' 15 February. <<https://radiotamazuj.org/en/article/shilluk-king-'hasn't-blown-whistle-arms'>>

Saferworld. 2011. Cattle Raiding and Small Arms Control in South Sudan. London: Saferworld. October. <<http://www.saferworld.org.uk/resources/view-resource/779-cattle-raiding-and-small-arms-control-in-south-sudan>>

Small Arms Survey. 2007. Anatomy of Civilian Disarmament in Jonglei: Recent Experiences and Implications. HSBA Issue Brief No. 3, 2nd edn. Geneva: Small Arms Survey. February. <<http://www.smallarmssurvey.sudan.org/fileadmin/docs/issue-briefs/HSBA-IB-03-Jonglei.pdf>>

كما وسبق أن تلقى المشروع الدعم من المجموعة الدنماركية لإزالة الألغام والمعهد الديمقراطي الوطني. ويتلقى مشروع مسح الأسلحة الصغيرة دعماً إضافياً من سويسرا لم يكن من الممكن بدونها أن يُطبق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري بفعالية.

شكر وتقدير

محرر السلسلة: اميل لوبرن

(emile.lebrun@smallarmssurvey.org)

رسام الخرائط: جيلي لوف، مابجرافيكس (jluff@mapgrafx.com)

التصميم والشكل الخارجي: ريك جونز (rick@studioexile.com)

معلومات الاتصال

للمزيد من المعلومات أو إعطاء التغذية الراجعة، يُرجى التواصل مع يوديت ليمبا، منسق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان (HSBA)، عبر البريد الإلكتروني yodit.lemma@smallarmssurvey.org

التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان مسح الأسلحة الصغيرة

Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E

1202 Geneva, Switzerland

هاتف 0777 908 22 +٤١ فاكس 2728 722 22 +٤١



ملخص حول مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان



مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) في السودان وجنوب السودان هو مشروع بحثي ممتد لسنوات يديره مسح الأسلحة الصغيرة. وقد طُوّر هذا المشروع بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالإضافة إلى العديد من الشركاء الدوليين والسودانيين. ويقوم هذا المشروع من خلال إصدار وتوزيع أبحاث موضوعية بدعم مبادرات الحد من العنف، ويشمل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والخطط التحفيزية لجمع الأسلحة المدنية وإصلاح القطاع الأمني والتدخلات الموجهة للسيطرة على التسلح في أنحاء السودان وجنوب السودان. ويقدم مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) أيضاً إرشادات بخصوص السياسات المتبعة لمواجهة حالة انعدام الأمن.

وقد صُممت التقارير المختصرة لتوفير لقطات دورية للمعلومات الأساسية بصيغة سهلة بالنسبة للقارئ. كما يُعدّ المشروع سلسلة من أوراق العمل تكون أطول وأكثر تفصيلاً من التقارير المختصرة. وتتوفر كافة الإصدارات باللغتين الإنجليزية والعربية على الموقع الإلكتروني www.smallarmssurveysudan.org. كما تُصدر تقارير "الحقائق والأرقام" على نحو شهري حول القضايا الأمنية الرئيسية على الموقع الإلكتروني www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures.php

ويتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) الدعم المالي المباشر من وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الشؤون الخارجية الدنماركية ووزارة الخارجية النرويجية ومعهد الولايات المتحدة للسلام. كما تلقى الدعم في السابق من صندوق السلام والأمن العالمي التابع لإدارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية في كندا ووزارة الخارجية الهولندية والتجمع المعني بمنع نشوب الصراعات الدولية التابع لحكومة المملكة المتحدة.